البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

عنوان البحث باللغة العربية	تأثير النزعات المسلحة على الأمن الغذائي دراسة حاله: المجاعة في اليمن
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The effect of armed conflict on food security Case study: The Famine in Yemen
إعداد	دينا العشري محمد عقل
إشراف	أ.د. نصر فريد

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

أكتوبر 2022

المستخلص

يحاول هذا البحث تسليط الضوء العلاقة المباشرة بين النزعات ومعدلات الجوع في العالم، حيث يحاول الباحث عرض عدد من الأدلة لأثبات العلاقة الطردية بين المتغيران. فقد أوضحت الاحصائيات أن معدل الجوع في العالم قد ارتفع ليؤثر على 815 مليون شخصً في العالم في 2020 يعيش 489 مليون منهم في مناطق النزاع. كما أن نسبه الاشخاص الذين يعيشون في دول تعاني من أزمات طويلة أكثر عرضة للإصابة بنقص التغذية بمرتين ونصف مقارنة مع الأشخاص الذين يعيشون في دول أخر

ويحاول الباحث دراسة مفهوم الامن الغذائي بكل أبعاده لمعرفه أهم المؤثرات التي قد تؤدي الي انتشار المجاعات وانعدام الامن الغذائي وسوء التغذية. كما تناول الباحث اهم اشكال النزعات واسبابها وتأثيرها علي الدولة والسكان.

ونري أن أساس العلاقة السببية بين النزعات والجوع ينتج بشكل مباشر من التباطؤ في النمو الاقتصادي الذي يصاحب النزاع وتدمير للثروات الزراعية والحيوانية في المناطق المتأثرة ومن ثم نري أن النزاع الذي يفاقمه التغير المناخي، هو أحد الأسباب الرئيسية وراء الزيادة الجديدة في معدلات الجوع وأشكال سوء التغذية العديدة.

وقد تبنت الأمم المتحدة قضية الأمن الغذائي والتغذية في أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 والتي تهدف إلى القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030 ووضع ذلك على أولويات السياسات العالمية.

الكلمات المفتاحية: النزعات المسلحة، الحروب، المجاعات، الأمن الغذائي، سوء التغذية.

Abstract

This study aims to shed the light on the direct relationship between conflict and hunger in the world. The researcher will provide evidence supporting the positive relationship between the two variables. Statistically, we can see that hunger had affected around 815 million people around the world in 2020, 489 of them live in conflict areas. Moreover,

people living in areas with a state of prolonged conflicts are two and half more likely to suffer from malnutrition in comparison to people living in conflict free areas.

The researcher is trying to study the concept of the food security and its aspects to detect the most significant factors affecting it which could lead eventually to the widespread of famines, lack of food security and malnutrition. In addition, the researcher discussed the most prominent forms of conflict, its root causes and effects on the citizens and the whole country.

We can see that this causal relationship between conflict and hunger rises from the economic depression that is caused by the war. In additional to the destruction of the agricultural land and the livestock in the conflict affected areas. Hence, we can deduce that conflict followed by the climate change are the main reasons behind the new increase in the hunger rate and the new forms of malnutrition widespread.

It is worth mentioning that the United Nations had adopted the cause of food and nutrition security on the agenda of 2030 sustainable development goals that targets the eradication of hunger and all forms of malnutrition by 2030 which was highlighted as a priority on the international political agenda.

Keywords: Armed conflicts, Wars, famine, food security, malnutrition

قائمه المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص الدراسة	1
Abstract	2
الفصل الأول:	5
المقدمة	5
المشكلة البحثية	6
أهداف البحث	6
أهمية البحث	8
الفروض البحثية	8
التساؤلات البحثية	8
المنهج البحثي	9
حدود البحث	9
المفاهيم البحثية العامة	9
الدراسات السابقة	11
الفصل الثاني	14
الأمن الغذائي	14
انعدام الأمن الغذائي	18
الفصل الثالث	22
النزعات المسلحة الدولية	22
خصائص وأسباب النزاع المسلح	25
الفصل الرابع:	28

علاقة النزعات المسلحة بالأمن الغذائي	28
دراسة حاله: المجاعة في اليمن	34
الخاتمة	36
التوصيات والمقترحات	39
قائمه المراجع النهائية	40

المقدمة

أن معدل الجوع العالمي آخذ في الارتفاع، فهو يؤثر على 11 في المائة من سكان العالم. من أصل 815 مليون شخص في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي وقصور التغذية المزمن، فإن الغالبية العظمى حوالي 489 مليون شخص يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات.

وتظهر الأبحاث ان مستوياتٍ أعلى من انعدام الأمن الغذائي المزمن والحادّ في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ففي عام 2016، كان المتوسط غير المرجّح لانتشار قصور التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات أعلى بحوالي ثماني نقاط مئوية مّما كان عليه في البلدان غير المتأثرة بالنزاعات.

كما أن الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية باتت تفوق اليوم، من حيث عددها، النزاعات القائمة بين الدول أو النزاعات الخارجية بين الدول. وبعبارةٍ أخرى، جرى تحوّل من نزاع بين الدول إلى نزاع في داخلها. وفيما تصبح النزاعات الداخلية أكثر بروزاً، يتزايد احتمال تدخل الأطراف الخارجية أو تعرّضها لآثار العنف، فتتحوّل النزاعات المحلية إلى نزاعات إقليمية أو قارية حتى.

يشكل النزاع عاملاً أساسياً لنزوح السكان، فيصبح هؤلاء النازحون من بين الأكثر ضعفاً في العالم إذ يعانون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية. وقد ارتفع عدد اللاجئ ن والمهجرين داخلياً بشكل كبير في ظل تزايد عدد النزاعات، حيث أنه تضاعف بين عامي 2007 و 2016 وبلغ حوالي 64 مليون شخص. وحالياً، بات شخص واحد من كل 113 شخصاً إمّا لاجئاً، أو نازحاً داخلياً، أو طالب لجوء. فالصراع والعنف يسببان انعدام الأمن الغذائي في المجتمعات المضيفة ويطيلان منه. فعلى سبيل المثال، دفعت الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية أكثر من 6 ملايين شخص إلى الفرار من ديارهم إلى مواقع أخرى داخل البلد و5 ملايين آخرين إلى البلدان المجاورة. ينفق النازحون اليوم ما يزيد عن 17 عاما في المخيمات أو المجتمعات المضيفة.

وتتضاعف مشاكل الانعدام الحاد في الأمن الغذائي وسوء التغذية حين تفاقم الأخطار الطبيعية، مثل موجات الجفاف والفيضانات، نتائج النزاعات. ومن المرجح أن يزداد تزامن النزاعات والكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ في ظل تغيّ المناخ، على اعتبار أنّ تغير المناخ لا يزيد فقط المشاكل المتصلة بانعدام الأمن الغذائي والتغذية فحسب، إنما يساهم

أيضاً في توليد دوّامة من النزاعات، والأزمات الممتدة والهشاشة المستمرة. وفي بعض الحالات يُعزى السبب الرئيسي للنزاعات إلى منافسة على الموارد الطبيعية.

وفي الواقع، قد حُدد التنافس على الأرض والمياه المنتجة كعامل مسبّب للنزاعات، سيما أن خسارة الأرض وموارد كسب العيش، وتفاقم أوضاع العمل وتدهور البيئة هي عوامل تؤثر سلباً على سبل كسب عيش الأسر والمجتمعات المحلية وتهدّدها بالخطر. وتقدّر المصادر أنه منذ 60 عاماً، ارتبط 40 في المائة من الحروب الأهلية بالموارد الطبيعية. بالفعل، ومنذ عام 2000 ، نشب 48 في المائة من النزاعات الأهلية في أفريقيا، في سياقات حيث يتّسم الحصول على الأراضي الريفية بأهمية أساسية بالنسبة إلى سبل كسب عيش العديدين، وحيث اضطلعت القضايا المتصلة بسبل كسب العيش بدور كبير في 27 من أصل 30 نزاعاً.

ولذلك، فإن الصراع، لا سيما عندما يصاحب ذلك تغير المناخ، يشكل عاملاً رئيسيًا في سّ الانعكاس الواضح في الاتجاه التنازلي الطويل الأجل على مستوى الجوع في العالم، الأمر الذي يطرح تحدياً كبيراً للقضاء على الجوع وسوء التغذية. بحلول عام 2030. لن ينتهي الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 ما لم تعالج جميع العوامل التي تقوض الأمن الغذائي والتغذية

المشكلة البحثية

ما هو تأثير الحروب والنزعات على قضية الامن الغذائي والي أي مدي يمتد هذا التأثير وكيف يمكن الحد منه؟

هدف/ أهداف البحث

يسعي هذا البحث الي دراسة العلاقة بين متغيرين رئيسيين الأول هو النزاعات المسلحة والثاني هو الأمن الغذائي في محاوله حثيثة لفهم كفي يؤثر كلا المتغيرين في بعضهم البعض

فنري على سبيل المثال أن تفاقم الوضع بسبب النزاع بشكل كبير في نهاية عام 2018 في كل من أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجنوب السودان، واليمن، فيما شهدت الصومال وسوريا وحوض بحيرة تشاد بعض التحسن الذي رافق التحسن في الأمن. وفي المجمل، يحتاج نحو 56 مليون شخص إلى مساعدات غذائية ومعيشية عاجلة في مناطق النزاع الثمانية.

حيث يخلق العدد المتزايد من النزاعات التي طال أمدها حول العالم مستويات غير مسبوقة وغير مقبولة من الجوع. وتعدّ حرب اليمن، المستمرة منذ ثلاثة أعوام، دليلاً صارخاً على الحاجة الملحة لوقف الأعمال العدائية لمواجهة أكبر حالة طوارئ للأمن الغذائي في العالم. حيث تجاهلت الأطراف المتنازعة تجاهلت حماية مرافق المساعدات الإنسانية والعاملين فيها مما جعل مساعي توسيع نطاق عمليات الحد من المجاعة أمراً صعباً وخطيراً.

أهمية البحث

أولا: الأهمية النظرية

تظهر اهميه الدراسة في كونها اضافه علميه جديده للدارسات التي تسلط الضوء علي علاقة الامن الغذائي بالصراعات المسلحة.

ثانيا: الأهمية التطبيقية

تسعي هذه الدراسة لتحليل اهم الأسباب وراء المجاعة الحالية في دوله اليمن لتحليل الي أي مدى تؤثر النزعات على الامن الغذائي

فروض أو تساؤلات البحث

الفرضية الأساسية

ينطلق البحث من فرضيه مفادها أن للنزعات المسلحة والحروب دور أساسي في انعدام الأمن الغذائي فهي تشكل عائق أساسي امام تحقيق التنمية والاكتفاء الذاتي لما لها من اثار مدمره علي الزراعة والاستثمارات والأفراد واستقرار الدولة ككل.

تساؤلات البحث

-ما هي الأسباب التي تؤثر على الأمن الغذائي؟

-ما هي الأثار الاقتصادية التي تنشأ عن النزعات المسلحة؟

-الي أي مدي تؤثر النزعات المسلحة على الأمن الغذائي؟

-ما هو دور الأمن الغذائي في تقليل أو الحد من النزعات المسلحة؟

-ما هو دور المنظمات الدولية في توفير الغذاء في المناطق المؤوبة بالنزعات وما هي التحديات التي تواجهها؟

منهج الدراسة

يستخدم المنهج الوصفي بهدف وصف وشرح ظاهرة معينة، وعرضها بطريقة نقدية للحصول على النتائج أو تحديد الأسباب التي أدت لحدوثها كما يعتبر المنهج الوصفي استقصاء يقوم على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الوقت الحاضر، بهدف تشخيصها وكشف جوانبها، وتحديد العلاقات القائمة بين عناصرها والعلاقات بينها وبين ظواهر أخرى، ويشار أيضاً أن الأسلوب الوصفي في البحث هو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم الذي يصف ظاهرة أو مشكلة محددة ويقوم الباحث العلمي من خلال الأسلوب الوصفي بتحليل الظاهرة تحليلا دقيقاً.

حدود البحث

الحدود الموضوعية: يركز البحث على الدول التي بها نزعات مسلحة اثرت على الأمن الغذائي و

الحدود المكانية: دراسة الحالة مقتصره علي دوله اليمن

الحدود الزمنية: البحث يركز على دراسة المجاعة التي بدأت في دوله اليمن منذ عام 2016 ومستمرة حتى الان.

المفاهيم البحثية العامة

الأمن الغذائي

ومفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية)الفاو(،يعني:" توفر الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة". ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي الامن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا. وهذا الاختلاف جعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر

انسجاما مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية

المخزون الاستراتيجي

فهو الطعام المخزون مقابلة ما قد يحدث من أزمات غذائية أو نقص في الطعام

الاكتفاء الذاتي

غالبا يكون لدى الدولة أو تحت تصرفها ما يكفي حاجتها من الطعام إما بالإنتاج أو الشراء

المجاعة

هو "عدم القدرة المطلقة على الوصول إلى الغذاء لمجموعة سكانية بأكملها أو مجموعة فرعية من السكان، مما قد يتسبب في الوفاة على المدى القصير. نظرًا إلى أن المجاعة تعتبر ظاهرة نادرة وخطيرة، يجب أن تكون هناك ثلاثة معايير محددة مدعومة بأدلة موثقة بشكل متزامن لإعلان المجاعة:

-أن تواجه ما لا يقل عن 20% من الأسر في منطقة ما نقصًا حادًا في الغذاء مع امتلاكها قدرة محدودة على التكيف (عادة ما يشير هذا إلى انهيار شبه كامل في أنظمة الغذاء وسبل العيش، مما يؤدي إلى فجوات شديدة في استهلاك الغذاء على الرغم من استخدام استراتيجيات المواجهة بشكل كامل).

-أن تتجاوز معدلات سوء التغذية الحاد لدى الأطفال 30%.

-أن يتجاوز معدل الوفيات شخصين لكل 10,000 شخص في اليوم.

التّنمية الاقتصاديّة

هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصاديّة المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالةٍ اقتصاديّةٍ إلى أخرى جديدةٍ؛ بهدف تحسينها، مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعيّ إلى الصناعيّ؛ أو الانتقال من الاقتصاد التجاريّ إلى التجاريّ المعتمد على التّكنولوجيا. وتُعرَّف التّنمية الاقتصاديّة بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة، وتُعرّفُ أيضاً بأنّها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصاديّة؛ للاستفادة من الثّروات المُتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غيابَ التنوّع الاقتصاديّ المؤثّر سلباً على البيئة المحليّة عامّةً.

الدراسات السابقة

دارسات متعلقة بالأمن الغذائي

-دراسة انعدام الامن الغذائي وسبل المعالجة (القاره الأفريقية نموذجا)، حسين احمد السرحان، 2017

تسلط هذه الدراسة الضوء على مفهوم الامن الغذائي واهم أسباب انعدام الامن الغذائي وخاصه في الدول النامية وقت توصلت الرسالة ان اهم أسباب انعدام الامن الغذائي تكمن في ارتفاع أسعار الغذاء عالميا بالإضافة الي النظم الغذائية المتغيرة والكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الحاده والقضايا الاقتصادية العالمية عززت المعضلة المتعلقة بوصول الغذاء الي جميع أنواع العالم وحصول كافه الافراد عليه بما يتيح لكل شخص في العالم ان يعيش حياه نشيطه وصحيه

-أمن الغذائي وتحديات التنمية في إفريقيا: قراءة في الواقع والرهانات، أسماء دهكال، 2016

تناولت الدراسة تحليا عميق لزوايا وابعاد مفهوم الامن الغذائي كما انها توصلت الي ان أساس مشكله انعدام الامن الغذائي في افريقيا لا ترجع فقط الي أسباب متعلقة بالزراعة والاقتصاد انما أيضا هو متعلق بالجانب الأمني المحلي والإقليمي بالإضافة الي السياسات الاستراتيجية. فقط توصلت الدراسة ان الغذاء أصبح اداه استراتيجيه في ايد المصنعين والمستوردين لتحقيق اهداف سياسية. كما ان البحث يحاول تسليط الضوء على العلاقة بين الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

دارسات متعلقة بالنزعات المسلحة

- مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية وأثره على تكيفيها القانوني، عبد السلام احمد هماش، 2011

مازال تقسيم النزاعات العسكرية الي دولية وغير دولية قائما الي اليوم، وهذا التقسيم آثاره القانونية الهامة، سواء من ناحية عملية التوصيف القانوني لهذه النزاعات، أو من ناحية تطبيق القواعد القانونية الدولية الإنسانية.

وتظهر أهمية هذا التقسيم كذلك في حالة عدم تنفيذ القانون الدولي الإنساني، وارتكاب جرائم الحرب، وعمل المحاكم الدولية الجنائية من أجل تعينين المسؤولية الجنائية الأفراد في مثل هذه النزاعات.

دراسات متعلقة بالعلاقة بين النزعات المسلحة والامن الغذائي

تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) "نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"2017

وركز بشكل خاص على "فجوة الجوع" الواسعة الناجمة عن التصعيد المتواصل للعنف بين الدول التي تشهد نزاعات وتلك التي لا تشهد مثل هذه النزاعات في المنطقة.

وقال التقرير أنه في دول منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا المتأثرة بشكل مباشر بالنزاع، فإن 27.2 في المائة من السكان عانوا من الجوع المزمن – أو نقص التغذية – في الأعوام من 2014 إلى 2016، أي أعلى بست مرات من نسبة عدد السكان الذي يعانون نقص التغذية في الدول التي لا تشهد نزاعات خلال نفس الفترة والبالغة 4.6 في المائة في المعدل. ومن ناحية أخرى وصل مستوى "انعدام الأمن الغذائي الحاد" الذي يعتبر مقياساً آخر من مقاييس الفاو لمستويات الجوع، في الدول التي تشهد نزاعات ضعف مستواه في الدول الأخرى.

ويلقي ذلك بظلال قاتمة على قدرة منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشكل عام على تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الجوع بحلول 2030، بحسب ما حذر التقرير (القائمة الكاملة بدول منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أدناه).

وفي هذه المنطقة التي تعد معظم دولها من الدول المتوسطة الدخل، والتي لا يتجاوز معدل الجوع المزمن فيها عادة نسبة 5 في المائة من السكان، فإن العنف في بعض دولها تسبب في ارتفاع كبير في نسبة سكانها الذين يعانون من الجوع المزمن بحيث وصلت هذه النسبة إلى المعدلات المسجلة في دول العالم الأكثر فقراً، وهو ما يتسبب في تراجع كبير في جهود خفض مستوى الجوع في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بأكملها. وسيصعّب هذا إمكانية تحقيق تقدم

حقيقي باتجاه القضاء على الجوع في المنطقة باستخدام الأدوات التقليدية لصنع السياسات، إلا إذا اتخذت خطوات جدية وحاسمة باتجاه تحقيق السلام والاستقرار، بحسب التقرير.

-رصد الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد حالات صراع-يناير 2019

أشار تقرير جديد نشرته اليوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي إلى أن الوضع في المناطق الثمانية في العالم التي تتضمن العدد الأكبر من المحتاجين للدعم الغذائي العاجل، يُظهر أن العلاقة بين النزاع والجوع ما تزال مستمرة ولها تبعات مميتة. وتم إعداد التقرير لصالح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي اعتمد في مايو/أيار الماضي قراراً تاريخياً بشأن منع الجوع في مناطق النزاع.

وتفاقم الوضع بسبب النزاع بشكل كبير في نهاية العام 2018 في كل من أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجنوب السودان، واليمن، فيما شهدت الصومال وسوريا وحوض بحيرة تشاد بعض التحسن الذي رافق التحسن في الأمن. وفي المجمل، يحتاج نحو 56 مليون شخص في العالم إلى مساعدات غذائية ومعيشية عاجلة في مناطق النزاع الثمانية.

وقال المدير العام للفاو، غرازيانو دا سيلفا، في مقدمة التقرير: "يبين هذا التقرير بوضوح تأثير العنف المسلح على حياة وسبل عيش الملايين من الرجال والنساء والفتيات والصبية العالقين في النزاع". وأضاف قائلاً: "أشدد على ضرورة تذكيركم بأن خلف هذه الإحصائيات المجردة أناساً حقيقيون يعانون معدلات جوع لا يمكن القبول بها ببساطة في القرن الحادي والعشرين".

وأشار التقرير أيضاً إلى ازدياد العنف الموجه ضد العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، مما يجبر المنظمات على تعليق عملياتها وحرمان السكان المستضعفين من المساعدات الإنسانية. وفي العام 2018، تمت مهاجمة عمال ومرافق الإغاثة في جميع البلدان التي شملها التقرير.

الفصل الثاني

المبحث الأول: الأمن الغذائي

أعربت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 عن التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتعترف هذه الخطة بأهمية النظر الي ما يتجاوز هدف القضاء على الجوع والتوجه نحو الأهداف المتعلقة بضامن حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام، ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية وهما المقصدان 1 و2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

تشير التقديرات الراهنة الي أن هناك 690 مليون شخص يعانون الجوع، أي 9.8 في المائة من سكان العالم، ما يعادل زيادة قدرها 10 ملايين نسمة في سنة واحدة وقرابة 60 مليون نسمة خلال خمس سنوات.

بينما تواصل جائحة كوفيد-19 تطورها، تحاول الدارسات حصر وتوقع بعض من تأثريات هذه الجائحة العالمية في قضية الأمن الغذائي والتغذية. ولكن بما أن المدى الكامل للخراب الذي ستعيثه جائحة كوفيد-19 لا يزال مجهولا بنسبة كبيره فهناك صعوبة في التكهن أو التنبأ بالمستقبل في ظل هذه التغييرات الجديدة

ويعيش في قارة آسيا أكثر من نصف مجموع عدد الذين يعانون من النقص التغذية في العالم – أي ما يقدر بـ 1 مليون شخص في عام 2019. إلا أن معدل انتشار النقص التغذوية لدى سكان الإقليم يبلغ 3.8 في المائة، أي ما دون المتوسط العالمي 9.8 في المائة وأقل من نصف المتوسط الأفريقي. وقد أحرزت آسيا تقدما في خفض عدد الجياع في السنوات الأخيرة بما قدره 8 ملايين شخص منذ عام 2015وتفيد توقعات عام 2030 أن أفريقيا هي حتًما خارج مسار تحقيق مقصد القضاء على الجوع بحلول عام 2030. وفي حال استمرار معدلات الزيادة التي سادت مؤخر فإن معدل انتشار نقص التغذية سترتفع من 1.19 إلى 7.25 في المائة

. كما أن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خارج المسار المطلوب ولو بدرجة أقل بكثير. وبسبب التدهور في السنوات الأخيرة، من المتوقع لمعدل انتشار النقص التغذوي أن يرتفع من 4.7 في المائة عام 2019 إلى 5.9 في المائة عام 2030. أما آسيا، على الرغم من التقدم الذي تحرزه، فلن تحقق هي الأخرى هذا المقصد استنادا إلى الاتجاهات الأخيرة.

الأمن الغذائي

يصف مفهومٌ الأمن الغذائي عدد من الظواهر المتصلة، فهو يعني توافر الغذاء إمكانية الحصول عليه، فقط، بل أيضا واستخدامه بشكل آمن. كما أن انعدام الأمن الغذائي، أوسع من مجرد الجوع أو نقص التغذية؛ وذلك وهو: عدم الاشتمال على

–سوء التغذية وجود ما يكفي من المغذيات الدقيقة أو وجود

–كميات مفرطة، أو غير متوازنة في الوجبة الغذائية

وتتصل حلقة» الأمن الغذائي بحلقتَي الفقر و الصحة وفق حسابات البنك الدولي، فإنّ قدرة الاستثمارات الزراعية على الحد من الفقر ضعف قدرة الاستثمارات في أي قطاعً آخر، وإضافة إلى ذلك: غالبا ما يعجز الذين يعانون من انخفاض مستويات الطاقة، أو سوء الحالة الصحية، عن الإنتاج، وعليه: من لا يجد عملّ يكفيه تقل قدرته على شراء الغذاء، وكثيرا ما يشار إلى هذه العلاقة بوصفها همزة الوصل ما يبين الغذاء والتغذية سبل العيش.ّ وغالبا ما يتم ربط مصطلح الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي، ولكن مفهوم »الاكتفاء الذاتي مختلف تماما عن مفهوم الأمن الغذائي، ف تماما فالكتفاء الذاتي هو: أن يعتمد بلد ما على

إمكانياته المحلية للحصول على احتياجاته من السلع الاستهلاكية، بهدف التقليل من مستوى التبعية الاقتصادية للدول الأخرى، وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في قراراته ومواقفه الدولية

أبعاد الأمن الغذائي:

حسب التقرير الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الأمن الغذائي لعام 2009م: يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافيةٍ وسليمة لتكفي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم، وتكون مغذية، وتكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط. استنادا إلى هذا التعرف؛ فإن أبعاد الأمن الغذائي تتمثل في:

- توافر الأغذية.

-القدرة الاقتصادية والمادية للحصول على الأغذية.

- استخدام الأغذية، واستقرارها مع الوقت في وجه التعرض للأخطار والصدمات.

من هذا المنطلق؛ يوجد عاملان أساسيان يساهمان بصورةٍ مباشرة في تحقيق الأمن الغذائي، وهما: الوصول المادي، والوصول الاقتصادي

- **الوصول المادي**

من خلل: توافر البنى الأساسية ونوعيتها؛ بما في ذلك الموانئ، والطرقات، وسكك الحديد، والاتصالات، ومرافق تخزين الأغذية، وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق.

-الوصول الاقتصادي؛

فيحدد من خلال: الدخل المتاح، وأسعار الأغذية، وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه. والمحاصيل الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، دورٌ رئيس في تحديد نتائج الأمن الغذائي. ويمكن للتحسينات الحاصلة على مستوى الوصول الاقتصادي أن تنعكس في شكل انخفاضٍ في معدلات الفقر، فقد سجلت معدلات الفقر ونقص التغذية انخفاضات على مدى السنوات العشرين المنصرمة؛ لكن بنسب مختلفة، وحسب تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة لسنة 2014م؛ فقد تراجعت معدلات نقص التغذية في الفترة ما بين 1990م و2010 م من)24 %إلى 15)%في الأقاليم النامية، مثل دول إفريقيا، في حين أن معدلات الفقر تراجعت من 47 %إلى 24 %عام 2008م؛ حسب المصدر نفسه.

ويمكن تحديد الوصول الاقتصادي إلى الأغذية من خلال: أسعار الأغذية، وقدرة السكان الشرائية، فالمؤشر المحلي لأسعار الأغذية عرف بأنه: نسبة معادل القدرة الشرائية الغذائية إلى معادل القدرة الشرائية بشكلٍ عام، يسجل تكلفة الأغذية مقارنة بإجمالي الاستهلاك، وعرفت هذه النسبة اتجاها تصاعديا منذ عام 2001م

لكنها استقرت سنة 2013 م على مستويات تتسق مع الاتجاهات على المدى الأطول لمعظم الأقاليم

المبحث الثاني: انعدام الأمن الغذائي

ما هو انعدام الأمن الغذائي؟

يعاني الشخص من انعدام الأمن الغذائي عندما لا يمكنه الحصول بانتظام إلى ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذّي من أجل النموّ والتطور الطبيعي والعيش حياة نشطة وصحية. وقد يكون ذلك بسبب عدم توفر الغذاء و/أو نقص الموارد للحصول على الغذاء. ويمكن أن تتفاوت حدّة الشعور بانعدام الأمن الغذائي. وتقيس المنظمة انعدام الأمن الغذائي باستخدام مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي

تستخدم منظمة الفاو مؤشرات متعددة لرصد الجوانب المختلفة لهذه القضايا المعقدة.

يتم استخدام اثنين من هذه المؤشرات، انتشار سوء التغذية، وانتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسّط أو الحادّ بين السكان، استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، لمراقبة تقدم العالم نحو تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

انخفاض الإنتاجية الزراعية:

وذلك للأسف بسبب انخفاض الإنفاق على البحوث الزراعية مما أدى إلى انخفاض البنية التحتية، كذلك تباطؤ تبنى الدول لقضايا التكنولوجيات الزراعية الحديثة وللأسف تواجه الزراعة مواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع الأفريقية اليوم تحديات كبيرة، مثل البيولوجي (Biodiversity والتنوع الزراعي، وفقدان خصوبة التربة، ونقص المياه وفقدان نوعية المياه الجيدة، مما يؤدي إلى الجفاف والفيضانات وفترات قصيرة لزراعة ونمو المحاصيل، وزيادة انتشار وأيضا انخفاض إنتاج مصائد الأسماك. الآفات، وانخفاض غلة المحاصيل،

عدم كفاءة نظم وسياسات توزيع الغذاء :

وهو الأمر الذي يرتبط بعدم قدرة السكان الحصول على ما يحتاجون إليه من مواد غذائية حتى مع توفر القدرة المادية لديهم، ويرجع هذا لعدم كفاءة سياسات التوزيع أو

أو في بعض الأحيان عدم قدرة الدولة على تحديد تدهور البنية التحتية– أو بشكل دقيق– الفئات المتضررة.

الفقر وانخفاض الدخل :

حيث تعد مشكلة انعدام الأمن الغذائي أكثر خطورة في المناطق الريفية بسبب كثافة السكان في هذه المناطق وتفتت الملكية الزراعية فيها والتباين الشديد في توزيع الدخول وعدم قدرة الأسر على الحصول على المواد الغذائية وتنعكس هذه المشكلة في زيادة الكافية نتيجة عدم كفاية الدخول .

-الحروب والصراع

تؤثر الحروب، والصراعات السياسية، وأعمال العنف في الأمن الغذائي؛ ففي معظم المناطق المتنازع عليها يرتفع معدل انعدام الأمن الغذائي، مثل: الصومال، وجنوب السودان في قارة إفريقيا، وسوريا في منطقة الشرق الأوسط. وقد تأثر الإنتاج الزراعي فيها بشكل كبير منذ بدء النزاع المسلح، حيث تعرّض ما يصل إلى 5.5 مليون فرد سوري لانعدام الأمن الغذائي في عام 2018 م وِفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة،[٣] إلى جانب ذلك، يؤثّر التمييز العنصري في بعض الدول على الأمن الغذائي للأفراد.

قوانين التجارة غير العادلة

تتسبب قوانين التجارة غير العادلة التي تتعامل بها الشركات الكبيرة مع المزارعين إلى انعدام الأمن الغذائي؛ فهي لا تُعطيهم المال الذي يستحقونه مقابل إنتاجاتهم، ويؤثّر الأمر بالتحديد في فئة المزارعين الذين ليس لديهم دخل ثابت، حيث يتقاضون أجورًا قليلةً ومردودًا ماليًا ضعيفا مقابل عملهم في المزارع.

- النمو السكاني

المتزايد يتزايد النمو السكاني في العالم كل يوم نتيجة زيادة معدل المواليد مقارنة بمعدل الوفيات، وهناك علاقة بين الزيادة السكانية والأمن الغذائي، إذ إنّ الأولى تعتبر سببًا لانعدام الأمن الغذائي نتيجة قلّة الموارد الغذائية مقارنة بعدد السكّان.

-الوقود الحيوي

ينتج الوقود الحيوي من النباتات مثل الذرة وقصب السكر، وهو يستخدم لمواجهة مشكلة تغير المناخ؛ حيث تُزرع الأراضي لتوفير تلك النباتات، وبالتالي ستُحوَّل المزارع لإنتاج هذه النباتات بغرض الحصول على الوقود الحيوي مما يُقلل من مجموع الحبوب المزروعة لغرض الغذاء، إلى جانب ذلك، فإنّ قلة وجود هذه الحبوب يؤدي إلى رفع سعرها في السوق المحلي. كما أنّ زيادة الطلب على الوقود الحيوي تقضي على الغطاء النباتي (الغابات) في بعض البلدان، مثل: ماليزيا وإندونيسيا، والذي بدوره يؤدي إلى تغير المناخ، وحدوث الفيضانات وتدمير المحاصيل؛ مما يؤثر في الأمن الغذائي.

- الكوارث الطبيعية

تسهم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف، والفيضانات، والأعاصير، والعواصف في تدمير المحاصيل، مما يؤثر في الأمن الغذائي خصوصًا بالنسبة لسكان الر dt الذين يعتمدون بشكلٍ أساسي على عملية زراعة المحاصيل.

-تغير المناخ

يُشير مفهوم تغيّر المناخ إلى ظاهرة عالمية تتلخص بتحوّل المناخ على كوكب الأرض من حيث درجة الحرارة، وتساقط الأمطار والرياح، والتي تنتج جميعها عن الأنشطة البشرية.

وهذا التغير المناخي يؤثّر بشكلٍ أساسي في عملية الزراعة، بسبب اختلاف مواعيد هطول الأمطار، والجفاف الناتج عن ندرة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة، وقلة المياه العذبة؛ بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وحدوث العواصف والأعاصير، مما يؤدي في النهاية إلى انعدام الأمن الغذائي.

-هدر الطعام

تهدر كميات كبيرة من الطعام الصالح للأكل في عديد من دول العالم المتقدمة في كل عام بما يقارب 1300 مليار كغم، كما أنّ مستوى الاستهلاك في بعض تلك الدول أقل من مستوى الإنتاج؛ بالتالي يتم التخلص من الأطعمة الزائدة، حيث يجب الانتباه لذلك واتباع طرق للاستفادة من بقايا الطعام. بالمقابل فإنّ بعض الدول النامية تعاني من نقص الغذاء والجوع، ومؤخرًا في ظل جائحة فيروس كورونا استُنزفت أعدادًا هائلة من الأغذية بعد إغلاق المنشآت، مثل: المطاعم والمحلات التجارية. يوجد نوعان من الطعام المهدر وفقًا لخدمة البحوث الزراعية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهما كالآتي: الطعام الصالح للأكل وهو الذي لم يتم تناوله في المنازل أو المحلات التجارية، والمحاصيل الزراعية في الحقول، والأطعمة الفاسدة التي لم تُستهلك. بقايا الطعام المستهلك وهي الأطعمة التي يتم التخلص منها؛ بسبب اللون أو المظهر، وبقايا الأطعمة في الأطباق الغذائية المستهلكة.

-الاحتكار

تسيطر الشركات الزراعية الكبيرة المُصدِّرة للمواد الغذائية على السوق، وبالتالي يُعاني صغار المزارعين من تسويق منتجاتهم الغذائية، وبيع تلك المنتجات بأسعار لا تحقق الربح الجيد، حيث تتحكم تلك الشركات في الأسعار عبر

استهداف العملاء الانتقائيين جدًا. ويتسبّب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الناتج عن الطمع في تحقيق ربح أعلى إلى أزمة كبيرة وطويلة، وبالتالي استمرار الجوع، ونقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي.

- الفقر والبطالة

يتسبّب تراجع الاقتصاد في بعض الدول إلى البطالة، وفقدان الوظائف في كثير من الأحيان، وبالتالي انعدام الدخل، وانتشار الفقر؛ مما يؤدي إلى عدم القدرة على تأمين الغذاء، ويسهم عدم توفر مساكن قليلة التكلفة إلى انعدام الأمن الغذائي؛ للاضطرار إلى دفع تكاليفها بدلًا من الحصول على الغذاء.

الفصل الثالث: النزعات المسلحة

المبحث الأول: النزعات المسلحة الدولية واشكالها

مقدمه

لا تزال النزاعات المسلحة والحروب تسبب الموت والنزوح والمعاناة للشعوب على نطاق واسع.

وتدور حالياً نزاعات مسلحة عديدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك النزاعات التي تنخرط فيها أطراف متحاربة داخل دولة واحدة (نزاعات مسلحة غير دولية)، وتلك التي تنخرط فيها قوات مسلحة من دولتين أو أكثر (نزاعات مسلحة دولية). لقد ألحقت هذه النزاعات الضرر بملايين البشر بطرق لا حصر لها، بما في ذلك قتل المدنيين، وترك الناجين مصابين، أو مشوهين، أو عرضتهم للتعذيب، أو الاغتصاب، أو التهجير القسري، أو الإساءة على نحو خطير. وبحلول نهاية 2019، كان 79,5 مليون شخص قد نزحوا قسرياً في مختلف أنحاء العالم بسبب الصراع المسلح، وهو أكبر عدد تم تسجيله على الإطلاق.

لقد تعددت التعاريف بخصوص النزاع المسلح الدولي فكقاعدة عامة لا يوجد تعريف محدد لمصطلح النزاعات المسلحة في الاتفاقيات الدولية، ولذلك ذهب الفقه الدولي إلى القول بأن النزاع المسلح هو تدخل القوة المسلحة لدولة ضد دولة أخرى وبصرف النظر عما إذا كان هذا الهجوم المسلح مشروعا أو غير مشروع.

على حين ذهب البعض الآخر إلى أنه ل يوجد تعريف محدد دوليا للنزاع المسلح وذلك نظرا لان الظروف التي قد تشكل أو ال تشكل أي نزاع مسلح عديدة ومختلفة بعض الشيء، ولتقييم ذلك يجب الرجوع إلى وقائع الحالة

تعريف أبو هيف:" نضال بين القوات المسلحة لكل من الفريقين المتنازعين يرمي كل منهما إلى صيانة حقوقه ومصالحه في مواجهة الطرف الآخر"

ويعرفه غانم:" صراع بين دولتين أو أكثر ينظمه القانون الدولي ويكون الغرض منه الدفاع عن المصالح الوطنية للدول المتحاربة"

كما يعرفه الشافعي بأنه:" صراع مسلح بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية وفقا للوسائل المنظمة بالقانون الدولي

ويعرفه العوضي على أنه:" صراع أو نضال باستعمال القوة المسلحة بين الدول بهدف تغلب بعضها على بعض لتحقيق مصلحة مادية أو معنوية"

الفرق ين الحروب والنزعات المسلح

أما فيما يتعلق بمفهومي الحرب والنزاع المسلح في فقه القانون، فإن الحرب بالمعنى الدقيق يمكن تعريفها " بأنها صراع، عن طريق استخدام القوة المسلحة، بين الدول بهدف التغلب بعضها على بعض" ، وتعرف أيضا على أنها، " تنصرف إلى كل صراع مسلح أطرافه الدول– أو غيرها من أشخاص القانون الدولي العام الأخرى–

يكون الغرض من ورائه تحقيق مصالح ذاتية خاصة بها، متى اتجهت إرادتها إلى قيام حالة

ونافلة القول إن النزاع المسلح الدولي – الحرب بمفهومها التقليدي– يعني استخدام القوة المسلحة من قبل طرفين متحاربين على الأقل ، وال بد أن يكون أحدهما جيش نظامي، وتقع خارج حدود أحد الطرفين تبدأ عادة بإعلان

ثانيا: أشكال النزاع المسلح الدولي

يأخذ النزاع المسلح الدولي أشكال قانونية ثالثة:

– أولهما إما أن يكون عدوانًا، وهو ما حرمه القانون الدولي الوضعي،

– وثانيهما أن يكون دفاعا عن النفس فرديًا أو جماعيًا (مادة20 من ميثاق الأمم المتحدة)

–وأخيرا ثالثهما تطبيقا لمفهوم الأمن الجماعي الذي جاء به ميثاق الأمم المتحدة في فصله السابع.

النزاعات المسلحة غير الدولية

هناك العديد من المحاولات لوضع تعريف واضح ومحدد للنزاعات المسلحة غير الدولية، ولكن لم يتم الوصول اليه حتى الان، فبرغم من ان هذه النزاعات تتماثل بشكل كبير وتحمل في طياتها العديد من صفات الحروب المسلحة الدولية الا ان أن القانون الدولي التقليدي لم يعتبرها حروبا حقيقية بالمعني المتعارف عليه وكانت توصف بمسميات مختلفة: كالثورة، التمرد، والعصيان، أو الحرب الأهلية.

فقد ذهب الفقيه جروسيوس في تعريفه للحرب الأهلية بوصفها بالحروب المختلطة في محاولته لتمييزها عن الحروب العامة التي تقوم بين الدول وأطلق عليها هذا الوصف لأنه يرى بأنها تجمع بين صفات الحروب العامة وصفات الحروب الخاصة التي تقوم بين رعايا الدولة الواحدة.

بينما عرفها الفقيه بوفندوف بأنها: " تلك الحرب التي يكون فيها أعضاء المجتمع الواحد يتناحرون فيما بينهم"، أما الفقيه مارتينز فيرى أن الحروب الأهلية هي الحروب التي تقوم بين أعضاء الدولة الواحدة، و هو نفس ما ذهب إليه الفقيه كالفو بقوله: بأنها نزاعات بين المواطنين في داخل الدولة الواحدة

لقد تركزت المفاهيم السابقة في تعريفها لما اصطلح بتسميتها فيما بعد بالنزاعات المسلحة غير الدولية على معيارين هما: صفة الأطراف المتنازعة من جانب، ونطاق النزاع المسلح من جانب آخر،

بمعنى أن الحرب الأهلية هي التي تقوم بين أطراف يحملون صفة الرعايا المواطنين داخل الدولة الواحدة

النزاع المسلح غير الدولي: مواجهة مسلحة طال أمدها تحدث بين القوات المسلحة الحكومية وقوات جماعة مسلحة واحدة أو أكثر، أو بين هذه الجماعات التي تنشأ على أراضي دولة ما. ويجب أن تصل المواجهة المسلحة إلى حد أدنى من الشدة، ويجب على الأطراف المشاركة في الصراع أن تبين مستوى أدنى من التنظيم.

لا تزال النزاعات المسلحة والحروب تسبب الموت والنزوح والمعاناة للشعوب على نطاق واسع.

وتدور حالياً نزاعات مسلحة عديدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك النزاعات التي تنخرط فيها أطراف متحاربة داخل دولة واحدة (نزاعات مسلحة غير دولية)، وتلك التي تنخرط فيها قوات مسلحة من دولتين أو أكثر (نزاعات مسلحة دولية). لقد ألحقت هذه النزاعات الضرر بملايين البشر بطرق لا حصر لها، بما في ذلك قتل المدنيين، وترك الناجين مصابين أو مشوهين، أو عرضتهم للتعذيب، أو الاغتصاب، أو التهجير القسري، أو الإساءة على نحو خطير. وبحلول نهاية 2019، كان 79,5 مليون شخص قد نزحوا قسرياً في مختلف أنحاء العالم بسبب الصراع المسلح، وهو أكبر عدد تم تسجيله على الإطلاق.

المبحث الثاني: خصائص النزاع المسلح

دوافع النزاعات المسلحة:

هنالك عدة دوافع لحدوث النزاعات المسلحة لعل من أهمها:

–النزاع على الموارد: في القرن العشرين حسب الطرح الجيوبوليتيكي نزاعات على النفط, اليورانيوم, الألماس, وهي ذات أبعاد اقتصادية في النزاع تدفع الدول القوية للبحث عن كسب المزيد من النفوذ والتوسع في هذه المناطق لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ولكسب المزيد من القوة للتفوق على منافسيها أو خصومها.

– الاستيلاء على المواقع الجيواستراتيجية: بمعنى كل دولة قوية تبحث عن مراقبة مجالات جغرافيى، حيوية، برية، بحرية، فضائية، للحفاظ على حمايتها الأمنية أو لتعظيم قوتها الدفاعية أو لتحييد دولة خصم أو منافسة للوصول الى

تلك الموارد، ويكون ذلك بمراقبة الفواصل الجغرافية أو المناطق التي تعتبر كحواجز طبيعية كالجبال، الأنهار، المضايق....

– الهوية الجماعية: أي أن النزاع على الموارد والاستيلاء على المواقع، وتكون هذه الهوية ذات طابع إثني، قومي، أو ديني أو مجموع هذه المعايير، كما أن المواجهات القومية الاثنية يمكن أن تكون داخل دول أكثر استقرارا أو في مرحلة إعادة الترتيب الجغرافي كما حدث مع دول البلقان أو القوقاز بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، بحيث تدفع الجماعات الاثنية نحو المزيد من المطالب السياسية كالانفصال، الحكم الذاتي، الاستقلال عن الدولة المركزية، مثل حالتي أوستينيا الجنوبية وأبخازيا مع جورجيا، والشيشان مع روسيا.

– أسباب ظهور النزاعات المسلحة:

إن الاستخدام السيئ للموارد والتدهور البيئي وبخاصة الخلافات على الموارد المائية يمكن أن تكون من أسباب النزاعات كما حدث فى دارفور، كما تلعب العولمة التي تجعل الأحداث التي تحدث في أجزاء مختلفة من العالم مترابطة مع بعضها البعض دوراً في تأجيج الحروب، حيث إنها تعمق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وبين الفقير والغني داخل الدولة نفسها، ويؤدي التفاوت في الثروات إلي الشعور بالاستياء ويعتبر من العوامل التي قد تقود إلى الحروب. إن من أسباب النزاعات كذلك عدم المساواة والعدل بين أفراد المجتمع الواحد، إضافة إلى غياب سلطة القانون وسلطان الدولة. ومن أهم أسباب النزاعات الدولية اختلاف المصالح والسياسات، ومع تطور العلاقات الدولية كان من الضروري حل هذه المنازعات بطريقة سلمية حتى تسير العلاقات الدولية سيراً طبيعياً ولتفادي ما من شأنه الإخلال بالسلم والأمن الدوليين.

تشمل النزاعات المسلحة أطرافاً سياسية وعسكرية مختلفة التكوين والأهداف، وقد تجد المساندة والدعم من بعض المواطنين المحليين المتعاطفين مع أحد طرفي النزاع، والذين يرون فى هؤلاء الأفراد الذين يقاومون الدولة أبطالاً يجب احترامهم وتوفير الدعم لهم. ولهذا تؤثر النزاعات كثيراً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وعلى مستقبل الشعوب ورفاهيتها.

ويمكن أن نقسم أهم أسباب النزاعات المسلحه إلى الآتي:

النزاعات الدينية: وهي النزاعات التي تحدث بين أتباع الديانات المختلفة، سواء كانت الأديان سماوية أو وضعية: كالدين الإسلامي، والمسيحي، واليهودي، والهندوسي، مثل النزاعات بين أتباع الدين الإسلامي والدين المسيحي في فلسطين، وحالة النزاع الديني في إندونيسيا بين المسلمين والمسيحيين، أو هي تلك النزاعات التي تنشب بين أتباع المذاهب التي تتبع دينا واحدا كالصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت في الدين المسيحي، وبين السنة والشيعة في الدين الإسلامي، أو التي تحدث بين أتباع المذهب الديني الواحد، كالنزاعات بين المعتدلين والمتطرفين في المذهب السني.

النزاعات السياسية: وهي الصراعات التي تنشب بين الأطراف السياسية المختلفة، فتارة تكون بين حزبين أو أكثر في إطار الدولة الواحدة مثل النزاعات التي تحدث في كل الدول التي تؤمن بوجود الأحزاب في بلادها، وقد تتوسع لتكون بين دولتين أو أكثر على مسائل تجارية أو مسائل حدودية، وقد تحل بالوسائل السلمية المعتادة أو تتوسع إلى صراعات عنيفة وقتال.

النزاعات القومية: وهي الصراعات التي تنشأ بسبب الانتماء إلى الأعراق المختلفة، ورؤية كل قومية أن لها أحقية في الوجود والعيش الأفضل، ولها الحقوق والامتيازات دون القوميات الأخرى كالنزاعات العرقية بين الأكراد والعرب في العراق، وبين الأكراد والأتراك في تركيا.

النزاعات الفكرية: وهي النزاعات التي تندلع بين أتباع الأفكار والتوجهات المختلفة، حيث يرى كل منهم أحقية وصحة الأفكار التي يحملها، ويريد أن يطبقها في الأوساط الاجتماعية التي يعيش فيها، ويرفض بشدة وجود اتباع الأفكار الأخرى، كالنزاعات الدائرة في البلاد الغربية وأمريكا بين العلمانيين والإسلاميين، أو بين القوميين والإسلاميين في البلاد العربية.

النزاعات الاقتصادية: وهي النزاعات التي تنشأ بين طرفين وطنيين أو دوليين بسبب عامل اقتصادي، أو تجاري، أو مالي.

- استنتاج:

وكما سبق الذكر فإن ظاهرة النزاع شديدة التعقيد ومهما اجتهد الفكر في ضبطها وتحديد مدلولاتها فإنه سيبقى عاجزا وقاصرا، ذلك أن الأمر يتعلق بالسلوكيات البشرية ويستحيل وضع قواعد ثابتة للسلوكيات الاجتماعية.

يرى الكثير من المفكرين أن النزاع ظاهرة طبيعية في حياة الإنسان وفي حياة المؤسسات جميعاً فبدءاً من الأسرة وإلى مستوى الإنسانية مروراً بالقبيلة والدولة والأمة فإن قانون الصراع هو ما يحكم المؤسسات جميعاً. غير أن أشكال الصراع ليست واحدة في هذه المؤسسات كما أن نتائجه مختلفة فهو يتدرج في شدته فيبدأ صراعاً ناعماً في مستوى الأسرة ويصل ذروته على مستوى الإنسانية فقد يصل إلى حد الحروب والصدام.

الفصل الرابع

المبحث الأول: علاقة النزعات المسلحة بالأمن الغذائي

مقدمه

تزيد نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية ي ف البلدان التي تعيش نزاعات وأزمات ممتدة عن غيرها من البلدان النامية بنحو ثلاثة أضعاف. في الوقت الحالي، يعيش ما يقرب من 167 مليون شخص ممن يعانون نقص التغذية في بلدان تمر بأزمات ممتدة، بحيث يعاني ما يقرب من خمس السكان من الجوع. وتزداد حدة أثر سوء التغذية لدى الأطفال

مما قد يؤدي إلى إعاقات عقلية وجسدية مدى الحياة خاصة إذا كان الطفل في سن حرجة من عمره. فللنزاعات إذا آثار ر دائمة على التنمية البشرية تدوم لعدة أجيال.

وقد يسفر انعدام الأمن الغذائي عن نشوب نزاع: فقد أدت الزيادات الحادة في أسعار المواد الغذائية في عام 2008 ،والتي تزامنت

مع انخفاض دعم المواد الغذائية والوقود إلى نقص الدخل للسكان، وال سيما في المناطق الحضرية والسكان وتسببت في اندلاع أعامل شغب احتجاجا على قلة الغذاء في الكثير من البلدان. ومن شأن مصادرة الأصول، مثل الأراضي أو الماشية أو غيرها من العوامل التي تهدد الأمن الغذائي أن تشعل النزاع. وقد يؤدي انخفاض فرص الحصول على الغذاء إلى تفاقم عوامل أخرى للاحتجاج والسخط، مثل الفقر والبطالة والتهميش.

هناك عالقة وثيقة بين النزاع والعنف والجوع

ونري من خلال الاحصائيات العالمية أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ويعيشون في بلدان تعاني من النزاعات والأزمات الممتدة تزيد بنحو ثالثة أضعاف عن نسبة من يعيشون في البلدان النامية الأخرى.

كما أن هناك احتمال نسبته 40 في المائة لعودة البلدان الخارجة من نزاع والتي تعاين من انعدام الأمن الغذائي إلى النزاع مرة أخرى خلال عشرة سنوات. حيث توفر الزراعة نحو ثلثي فرص العمل وتساهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي متر بأزمات ممتدة. وقد تسببت النزاعات المدنية في خسارة 438 كالوري من متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الغذائية في الصومال علي سبيل المثال، أي نحو 20 في المائة من الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية اليومية. كما تعتمد نسبة 80 في المائة من سبل العيش في جنوب السودان على تربية الماشية، وقد بلغ حجم خسائر هذا القطاع خلال فرتة النزاع الحالي 2 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي. منذ عام 2000 ،تركزت نسبة 48 في المائة من النزاعات المدنية في أفريقيا، وتحديداً في المناطق التي يدعم فيها الوصول إلى الأراضي الريفية سبل عيش العديد من الأشخاص، وكانت مشاكل الأراضي هي السبب في نشوب النزاعات بين 27 من أصل 30 بلد في

أفريقيا. كما تقلصت فرص الالتحاق بالمدارس بالنسبة إلى نساء في ريف غواتيمالا خلال الحرب الأهلية التي امتدت ما بين (1985 –1997). بنحو 30 في المائة مقارنة بالأجيال الأقدم والأكبر سناً

الوضع حول العالم بسبب النزاع

أشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي إلى أن الوضع في المناطق الثمانية في العالم التي تتضمن العدد الأكبر من المحتاجين للدعم الغذائي العاجل، يُظهر أن العلاقة بين النزاع والجوع ما تزال مستمرة ولها تبعات مميتة.

وتفاقم الوضع بسبب النزاع بشكل كبير في نهاية العام 2018 في كل من أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجنوب السودان، واليمن، فيما شهدت الصومال وسوريا وحوض بحيرة تشاد بعض التحسن الذي رافق التحسن في الأمن. وفي المجمل، يحتاج نحو 56 مليون شخص في العالم إلى مساعدات غذائية ومعيشية عاجلة في مناطق النزاع الثمانية.

وأشار التقرير أيضاً إلى ازدياد العنف الموجه ضد العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، مما يجبر المنظمات على تعليق عملياتها وحرمان السكان المستضعفين من المساعدات الإنسانية. وفي العام 2018، تمت مهاجمة عمال ومرافق الإغاثة في جميع البلدان التي شملها التقرير.

إدانة التجويع كأداة في الحرب

إن قرار مجلس الأمن رقم 2417 هو إدانة جليّة لاستخدام التجويع كأداة للحرب، ويدعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال إلى التزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي للحد من تأثير العمليات العسكرية على المدنيين، بما في ذلك إنتاج الغذاء وتوزيعه، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة وفورية إلى المدنيين المحتاجين للمساعدات الغذائية والتغذوية والطبية لإنقاذ حياتهم.

علاقة واضحة بين النزاع والمجاعة

وفي النصف الثاني من العام 2018، صُنّفت جمهورية الكونغو الديمقراطية ثانياً في العدد الأعلى (13 مليون) من الأشخاص الذين يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي نتيجة للنزاعات المسلحة. ومن المتوقع أن يبدأ موسم العجاف في وقت أبكر من المعتاد في جنوب السودان، حيث استمرت النزاعات الأهلية لأكثر من خمسة أعوام، مما يزيد من عدد المحتاجين إلى دعم عاجل ليصل إلى أكثر من 5 ملايين نسمة في الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2019.

وفي حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك شمال شرق نيجيريا وإقليم لاك في تشاد ومنطقة ديفا في النيجر، حيث ينشط مقاتلو بوكو حرام، من المتوقع حدوث تدهور كبير في الأمن الغذائي خلال موسم العجاف، ومن المتوقع أن يعاني 3 ملايين من انعدام حاد في الأمن الغذائي.

وفي أفغانستان، من المتوقع أن تصل نسبة الأفغان الريفيين الذين يعانون عجزاً غذائياً حاداً إلى 47 في المائة (أو 10.6 مليون شخص) بحلول مارس/آذار في حال لم يتم تقديم المساعدة المنقذة للحياة. أما في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد ظل النزاع المسلح المسبب الرئيسي للجوع في العام 2018، حيث يعاني 1.9 مليون شخص من عجز غذائي حاد.

كما انه أنه في دول منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا المتأثرة بشكل مباشر بالنزاع، فإن 27.2 في المائة من السكان عانوا من الجوع المزمن – أو نقص التغذية – في الأعوام من 2014 إلى 2016، أي أعلى بست مرات من نسبة عدد السكان الذي يعانون نقص التغذية في الدول التي لا تشهد نزاعات خلال نفس الفترة والبالغة 4.6 في المائة في المعدل. ومن ناحية أخرى وصل مستوى "انعدام الأمن الغذائي الحاد" الذي يعتبر مقياساً آخر من مقاييس الفاو لمستويات الجوع، في الدول التي تشهد نزاعات ضعف مستواه في الدول الأخرى.

ويلقي ذلك بظلال قاتمة على قدرة منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشكل عام على تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الجوع بحلول 2030، بحسب ما حذر التقرير

وفي هذه المنطقة التي تعد معظم دولها من الدول المتوسطة الدخل، والتي لا يتجاوز معدل الجوع المزمن فيها عادة نسبة 5 في المائة من السكان، فإن العنف في بعض دولها تسبب في ارتفاع كبير في نسبة سكانها الذين يعانون من الجوع المزمن بحيث وصلت هذه النسبة إلى المعدلات المسجلة في دول العالم الأكثر فقراً، وهو ما يتسبب في تراجع كبير في جهود خفض مستوى الجوع في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بأكملها. وسيصعّب هذا إمكانية تحقيق تقدم حقيقي باتجاه القضاء على الجوع في المنطقة باستخدام الأدوات التقليدية لصنع السياسات، إلا إذا اتخذت خطوات جدية وحاسمة باتجاه تحقيق السلام والاستقرار، بحسب التقرير.

وقال التقرير أن العنف في سوريا أدى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 67 في المائة، كما قوض الأمن الغذائي بشكل كبير، حيث أصبح ما بين 70 و80 في المائة من السوريين بحاجة الآن الى مساعدات إنسانية، بينما يحتاج 50 في المائة إلى مساعدات غذائية.

أما في العراق فأشار التقرير إلى أن العنف أدى إلى انخفاض بنسبة 58 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وتسبب في حاجة 30 في المائة من السكان إلى مساعدات إنسانية، بينما يحتاج 9 في المائة منهم إلى مساعدات غذائية.
وأضاف التقرير أنه في اليمن أدى العنف إلى احتياج ما بين 70 و80 في المائة من السكان إلى المساعدات الإنسانية، بينما يحتاج 50 في المائة من السكان إلى المساعدات الغذائية.

وفي ليبيا التي تعتبر كذلك من المناطق الساخنة في المنطقة، فقد قوض النزاع الأمن الغذائي حيث يحتاج 6 في المائة من السكان إلى المساعدات الغذائية، بحسب التقرير.
وفي بوروندي، أدى الصراع المسلح على مدى عقد من الزمن إلى زيادة عدد الأشخاص المعرضين للمخاطر من 5 في المائة تقريباً إلى ما يقدر بين 15 إلى 20 في المائة من العدد الإجمالي للسكان. وتسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى تأمين 12 مليون دولار أمريكي بما يُسهم في تحسين ظروف المعيشة لأكثر العوائل عرضة للمخاطر لا سيما المشردين

والعائدين إلى مجتمعاتهم، وذلك من خلال تزويدهم بالبذور والأدوات الزراعية والشتلات الحرجية بالإضافة إلى التدريب الزراعي وخاصة في أوساط غير المتعلمين أو الشباب الذين تم تسريحهم وعادوا إلى المزارع العائدة لعوائلهم.

وفي تشاد التي تستضيف 300 ألف لاجئ من دارفور بالسودان ونحو 30 ألف لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى سيؤدي أي تدفق إضافي إليها من اللاجئين إلى تعريض الأمن الغذائي للسكان المحليين إلى الخطر سيما وأن معيشتهم تتعرض أصلاً إلى الضغط المتزايد.

وفي أوغندا التي ما يزال الصراع فيها مستمراً للسنة الثامنة، فإن أعداداً كبيرة من الأوغنديين ما زالوا متشردين أو في حالة عوز بائس، حيث يقدر في منتصف العام الحالي 2004 أن نحو 1,6 مليون شخص يعيشون في المجتمعات وأن الموارد البيئية التي تحيط بتلك المجتمعات مثل الأراضي الخصبة والأشجار التي تستخدم أخشابها كوقود وتشييد الملاجئ تتعرض إلى ضغط كبير وخطير!

أما الصومال التي تقف عند مفترق طرق، فإن اختتام مباحثات السلام الأخيرة قد أدى إلى تشكيل حكومة انتقالية جديدة تعهدت بإنهاء سنوات من الاستقرار السياسي والعنف. وهناك ما يزيد على 350 ألف لاجئ من أصل 7 ملايين شخص بالإضافة إلى 400 ألف شخص مشرد داخل البلاد بسبب سنوات من الصراع وموجات الجفاف المتكررة.

الضفة الغربية وقطاع غزة

واستنادا إلى تقرير البعثة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي للعام 2004 فإن حالة الأمن الغذائي تُشكل تهديداً فعلياً متواصلاً لنحو 70 في المائة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم تشخيص كل 4 من أصل 10 عوائل باعتبارها تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن.

كما أشارت الأبحاث أن هناك أساسا لقياس التقدم المستقبلي باتجاه تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا باستخدام أحدث المؤشرات لمقصدي الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وهما القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي (المقصد 1.2) وسوء التغذية (المقصد 2.2). حيث نري كيف أن النزاعات نفسها تعيق مراقبة أهداف التنمية المستدامة. وتقوم منظمات الأمم المتحدة بجمع وتقييم المعلومات حول الأمن

الغذائي ووضع التغذية خلال النزاع، إلا أن هذه البيانات ليست دائماً مكتملة ويمكن أن يكون من الصعب مقارنتها مع بيانات وقت السلم.

وإضافة الى الاحصاءات، نري أن هناك بعض العوامل الأساسية التي كانت وراء التحسن في مستويات الأمن الغذائي وسواء التغذية وهي انخفاض الفقر والنمو الاقتصادي والتحسن في تغذية الأم والطفل والصحة العامة وزيادة جودة وكمية الغذاء ووقف العنف.

فنري العلاقة بين النزاع والمجاعة واضحة في إحدى مناطق الأهوار في جنوب السودان. فقد هربت الأسر من النزاع ولجأت إلى المستنقعات بحثاً عن الأمن، لكن لا تتوفر لهذه الأسر الكثير من الموارد لإطعام نفسها، وارتفعت بالتالي مستويات الجوع في المنطقة بشكل كبير. وتعيش هذه الأسر على المساعدات الغذائية المنقذة للحياة والأسماك التي تصطادها بنفسها باستخدام أدوات صيد طوارئ قدمتها لها الفاو.

المبحث الثاني دراسة حاله: المجاعة في اليمن

يخلق العدد المتزايد من النزاعات التي طال أمدها حول العالم مستويات غير مسبوقة وغير مقبولة من الجوع.

وتعدّ حرب اليمن، المستمرة منذ ثلاثة أعوام، دليلاً صارخاً على الحاجة الملحة لوقف الأعمال العدائية لمواجهة أكبر حالة طوارئ للأمن الغذائي في العالم. اثبتت الأبحاث أن الأطراف المتنازعة تجاهلت حماية مرافق المساعدات الإنسانية والعاملين فيها مما جعل مساعي توسيع نطاق عمليات الحد من المجاعة أمراً صعباً وخطيراً.

تُعد المجاعة التي يواجها اليمن أسوأ مجاعة في التاريخ المعاصر بسبب الحرب الدائرة فيه منذ سنوات. وتقدر الأمم المتحدة أن 80 بالمائة من اليمنيين يحتاجون للمساعدة الماسة الضرورية للحياة.

تأتي المجاعة التي يواجهها اليمن بسبب الحرب التي دمرت البنى التحتية ومصادر عيش السكان في مختلف أنحاء البلاد. وهو الأمر الذي أدى إلى قطع الإمدادات وفقدان مستلزمات الإنتاج من الأغذية وتعطيل التجارة مع العالم الخارجي. أمام المساعدات الأممية فليست كافية لمواجهة المشكلة على الإطلاق.

وحذرت هيئات دولية مما يشهده اليمن من تصاعد مستوى انعدام الأمن الغذائي لعدة أسباب منها انتشار فيروس كورونا والقلق من الوضع في اليمن ليس وليد اللحظة، إلا أن هناك عدد من العوامل التي تضافرت لتسبب ذلك الارتفاع الحاد في مستوى انعدام الأمن الغذائي. علي سبيل المثال فأن فيروس كورونا انضم إلى قائمة العوامل التي تضم أيضا الحرب وانهيار الاقتصاد وتدفق الفيضانات وغزو الجراد من الصحراء. وقتل عشرات الآلاف وشرد الملايين منذ سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء ومناطق أخرى عام 2014.وخاصه بتدخل تحالف تتزعمه السعودية في الحرب ضدهم. وتحسن الوضع الغذائي قليلا عام 2019 – بفضل ما قدم من معونات دولية ضخمة، إلا انه أصيب بانتكاسة في العام الجاري.

وكان برنامج الغذاء العالمي قد قال سابقا إنه رغم المعونة الإنسانية فإن أكثر من 20 مليونا من الشعب اليمني لا يتمتعون بالأمن الغذائي من بينهم 10 ملايين يواجهون نقصا حادا في الغذاء. في الوقت الذي يبلغ عدد سكان اليمن 27 مليون نسمة.

ويعاني 2.2 مليون طفل من سوء التغذية الحاد، إضافة الى 462,000 طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم. بدون الدعم الإضافي، فإن محافظتي تعز والحديدة مهددتان بالوقوع في مجاعة. كانت هذه المحافظات – وهي سكن لما يقارب من ربع سكان اليمن – مركزا لإنتاج الغذاء، ولكنها شهدت عنفا شديدا منذ تصاعد الأزمة الحالية. وسجلت حاليًا أعلى نسب سوء التغذية الحاد في البلاد.

علاوة على ذلك، تأثير المساعدات الغذائية الإنسانية على الأمن الغذائي في اليمن غير مفهوم جيدًا بسبب الطبيعة المطولة لتقديم تلك المساعدات.

الخاتمة

السلام أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية!!

حيث اثبتت الدارسات ان السلام شرط عام جيد وضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة " ودعا جميع الأمم للإقرار بأن السلام هدف صميمي حيث "أن السلام يشجع على قيام الاستثمارات ويتيح المجال لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، حيث أن النزاع يقضي على الحياة والفرص والبيئات ، وربما يكون أحد أهم المعوقات لتحقيق التنمية المستدامة بقدر ما يمكن أن يدمر في غضون ساعات وأيام ما تم إنجازه وتنميته خلال سنين وعقود من الزمن".

وغالباً ما تشكل الزراعة سبيل المعيشة الرئيسي لمعظم الناس في مناطق النزاع، حتى مع وجود العنف من حولهم. ففي سوريا على سبيل المثال، بيّنت دراسة للفاو عام 2016 أن أكثر من 75% من الأسر في المناطق الريفية تواصل زراعة الأغذية لاستهلاكها الخاص، وإن كان على نطاق ضيق.

كما أن الاستثمار في انتاج الطعام قد يكون وسيلة لبناء السلام. وقد طورت الفاو سياسة بناء سلام مؤسسية لزيادة مساهماتها في منع النزاع. ففي كولومبيا أبرمت الفاو اتفاقاً مع وكالة التنمية الريفية في ذلك البلد لدعم السياسات الهادفة إلى إعادة إحياء المناطق الريفية التي تأثرت بالنزاع المسلح وذلك لدعم عملية السلام من خلال إعادة بناء المجتمعات الريفية وزيادة التنافسية الزراعية لذلك البلد.

ويعتبر الجمع بين جهود دعم واستعادة سبل المعيشة وجهود إعادة بناء السلام وحل النزاعات أمراً أساسياً للتنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي. كما أن الاستثمار في الأمن الغذائي قد يقوي جهود منع النزاع وتحقيق سلام مستدام.

واستنادا إلى بحث تم إعداده ضمن الأنشطة الخاصة بلجنة الأمن الغذائي تحت عنوان " تأثير النزاعات والإدارة على الأمن الغذائي ودور منظمة الأغذية والزراعة في التكيف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة" ، أن تأثير النزاع المسلح لا يقتصر على منطقة النزاع، حيث أنه يغير مسار الموارد من برامج التنمية القطرية ويضعف من قدرة الحكومة ، الأمر الذي يؤثر بصورة غير مباشرة على تأمين الخدمات لكافة السكان. كما يؤثر النزاع المسلح عادةً على البلدان المجاورة نظراً لتدفق اللاجئين وما يترتب على ذلك من عواقب ، وزيادة الإنفاق العسكري وتأثير ذلك على الاقتصاد

القطري. ويُسهم أيضا النزاع المسلح في انتشار فيروس الإيدز (نقص المناعة المكتسبة) عن طريق التشرد والاغتصاب أو تجارة الجنس".

وقد يؤدي الاستثمار في الأمن الغذائي إلى تعزيز الجهود لتفادي نشوب النزاعاتّ ونرش السالم المستدام على حد سواء. ذلك، عملت المنظمة على مدى عقود في كل من المجال الإنساني ومجال التنمية من أجل حامية وحفظ واستعادة سبل كسب العيش والحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتحسني قدرات سبل العيش والنظم الزراعية .كام تدعم المنظمة الاستثمار في القدرات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية للحد من الفقر وبناء نظم غذائية وزراعية مستدامة .على سبيل المثال، يمكن أن يساهم دعم سبل العيش القائمة على الزراعة وضامن التغطية الفعالة لنظم الحامية الاجتماعية ومعالجة قضايا حيازة الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية وتعزيز فرص العمل للشباب، بشكل فعال في بناء السالم والقدرة على التعافي بعد النزاعات. ومن شأن هذه العوامل أيضاً أن تساعد الأفراد على البقاء على أراضيهم لشعورهم بالأمان وعلى تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمهاجرين والمرشدين .تقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هذه التحديات، وتعتبر السالم شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية، بل وأحد نتائج التنمية في حد ذاتها. ويركز الهدفان الأول والثاني للتنمية المستدامة على القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي واستدامةُ عد تحقيق الزراعة. ووفقاً لخطة 2030 ،ي هذه الأهداف أمراً حاسما لتحقيق هدف آخر ألا وهو ضامن بناء مجتمعات مسالمةُ همش فيها أحد .وهذا اعترافا بضرورة الجمع بني منع الأزماتِ والحفاظ على السلم، متماشيا مع مسئوليات منظمة الأمم المتحدة المحددة في الميثاق، تفتح خطة عام 2030ُ الطريق لنهج جديدة تعاونية تجمع بني المساعدة الإنسانية ومنع النزاع من خلال جهود بناء القدرة على المجابهة والصمود

التوصيات والمقترحات

وهناك العديد من الوسائل التي يمكن ان تلجأ اليها الدول التي تمر بحاله نزاع أو المجتمع الدولي من أجل التخفيف من وطأه المجاعة علي الأفراد وعلي سبيل المثال:

-المشاركة: حيث يجب مشاركة الجميع في التصدي للمجاعات وذلك من خلال سلسلة متصلة من التنمية والإنسانية والسلام، حيث يجب أن يشارك فيها كل من؛ الحكومات والمجتمع المدني والشركاء الدوليين وجميع الوكالات المختصة، إذ يمكن لهذه المشاركات تقديم استجابة منسقة ومتكاملة أمام خطر المجاعات.

-المراقبة والتنبؤ المبكر عند مراقبة المجتمعات التي تهددها المجاعات والتنبؤ بهذه التهديدات خلال وقت مبكر سيؤدي ذلك تقديم إجراءات وحلول مبكرة تساعد على منع انتشار المجاعة، وذلك من خلال توفير الموارد اللازمة وتوسيع نطاق التدخلات التي تمنع سوء التغذية والوفيات الزائدة.

- تقديم المساعدات الإنسانية يجب على المنظمات الإنسانية وحتى كل من هو قادر على تقديم المساعدات التي تساهم في التخلص من المجاعة، وذلك من خلال تحديد المجتمعات التي تعاني من المجاعة وتوزيع المعونة الغذائية فيها والمستلزمات الضرورية لإنقاذ هذه المجتمعات، كما يمكن أن تكون المساعدات المقدمة نقدية.

-إعادة بناء المجتمعات تساعد هذه الخطوة على منع تعرض المجتمعات لخطر المجاعة مرة أخرى في المستقبل، وذلك من خلال إعادة تطويرها وجعلها آمنة، ويمكن البدء بذلك من خلال تنشيط الاقتصادات المحلية عن طريق توظيف الأشخاص ذوي القدرات البدنية لبناء؛ أنظمة الري، والطرق الفرعية، والبنية التحتية الأساسية الأخرى.

- تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي يساعد تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي على جعل المجتمعات مكتفية ذاتيًا بالأغذية التي تنتجها، مما يساعد على التخلص من المجاعات، حيث تصبح المجتمعات قادرة على توفير احتياجاتها الغذائية الخاصة بها دون الحاجة إلى المساعدات الخارجية، كما أن هذه الخطوة تجعل المجتمعات مكتفية ذاتيًا على المدى الطويل.

-تعزيز الديمقراطية يساهم تعزيز الديمقراطية في التخلص من المجاعات، فعلى الرغم من أنه لا يوجد مجتمع محصن ضد الكوارث الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج الغذائي، إلا أن المجتمعات التي تتمتع بديمقراطية فعالة يمكنها مكافحة تهديدات المجاعة، حيث تساعد الديمقراطية على إدارة الموارد اللازمة لإدارة المجاعة.

-نشر الوعي على الرغم من أن هنالك مجموعة من الاستراتيجيات التي تساعد على التخلص من المجاعات، إلا أنه يجب أيضًا نشر الوعي المتعلق بمخاطر المجاعة بين الأصدقاء والعائلات، وسيؤدي ذلك إلى الضغط على الأشخاص المسؤولين لتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة للتخلص من المجاعات.

قائمه المراجع النهائية

الكتب

-مسعد عبد الرحمان قاسم زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات طابع دولي، دار الكتب القانونية، 2009.

الرسائل

- أحمد سعيد إبراهيم، ، الأمن الغذائي العربي: التحديات والامكانيات، 2011

- أسماء دهكال: الأمن الغذائي وتحديات التنمية في إفريقيا: قراءة في الواقع والرهانات، 2016

-بن عيسى زايد: التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، جامعه محمد خضير بسكره، 2017

- حسين عبد المطلب الأسرج: الأمن الغذائي العربي: العقبات والتحديات، معهد التخطيط القومي، مايو 2012

-حسين أحمد السرحان وحسين باسم عبد الأمير: انعدام الأمن الغذائي-الأسباب وسبل المعالجة. (القارة الأفريقية نموذجا)، مجله جامعه كربلاء العلمية، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع،2017.

- سمر حسن الباجوري: مشكلة انعدام الأمن الغذائي في أفريقي، افاق أفريقية، المجلد الثاني عشر، عدد الحادي والأربعين، 2014.

-صديق الطيب منير محمد: المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، كلية علوم الأغذية والزراعة ، جامعة الملك سعود،2020

- عبد السلام احمد، هماش: مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية وأثره على تكيفيها القانوني، 2011

-عوض خليفة موسي ، التعاون الافريقي في تحقيق الأمن الغذائي، ملتقي الجامعات الأفريقية التعاون والتداخل، الندوة العلمية – محور درء الكوارث، يناير 2116 م

التقارير

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي جامعة الدول العربية ، 2010

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والخطة التنفيذية الإطارية: المرحلة الأولى2011-2016، الخرطوم، 2009.

-البنك الدولي، 2011 .تقرير حول التنمية في العام 2011 : النزاع والأمن والتنمية، 2011

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير تحديات التنمية العربية 2011 :نحو دولة تنموية في العالم العربي المركز الإقليمي للدول العربية، القاهرة، مصر، 2011

-تقرير منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي (الفاو): حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: معالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة، 2010.

-تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): "نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"، 2017

-تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): "رصد الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد حالات صراع، يناير 2019

-تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): حالة الأمن الغذائي والتغذية في العام، 2017

-تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): السلام والأمن الغذائي: الاستثمار في القدرة لتوفير سبل عيش ريفية مستدامة وسط النزاعات، 2016.

-تقرير اللجنة الدولية المعنية بالسالم والغذاء

-صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

المقالات

-إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية.:العبء العالمي للعنف المسلح 2011 :لقاءات قاتلة2011.

- راجات مادهوك: في اليمن، الصراع من أجل البقاء في بلدٍ يُعاني من سوء التغذية، منظمه الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، 2017.

-منظمة العفو الدولية: النزعات المسلحة، 2022

-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: الفاو تشيد بقرار مجلس الأمن حول الجوع والنزاع، 2018

-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: مساعدة المزارعين تساعد في بناء السلام، 2018

-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: النزاع يتسبب في ارتفاع في مستويات انعدام الامن الغذائي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2021.

-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: الفاو ترحب بتأكيد مجلس الأمن الدولي على العلاقة بين النزاع والمجاعة، 2017.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: النزاعات والصدمات المناخية تفاقم انعدام الأمن الغذائي الحالي في العديد من الدول، 2018.

-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ارتفاع أعداد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء،2017

-منظمه الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) : كارثة المجاعة – والوقت ينفذ، 2017

قائمه المراجع باللغة الأجنبية

United Nations Security Council: Monitoring food security in countries with conflict situations, July 2016.

-Kurtz, J., and McMahon, K. 2015. Pathways from Peace to Resilience: Evidence from the Greater Horn of Africa on the Links between Conflict Management and Resilience to Food Security Shocks. Washington, DC.

-Lastarria-Cornheil, S. 2005. Gender and Property Rights within Post-conflict Situations. United States Agency for International Development (USAID), Bureau for Policy and Program.: USAID Coordination

-Maystadt, J-F., Ecker, O. 2014. Extreme Weather and Civil War: Does Drought Fuel Conflict in Somalia through Livestock Price Shocks? American Journal of Agricultural Economics 96 (4): 1157-82.

-Simmons, Emmy. 2013. Harvesting Peace: Food Security, Conflict, and Cooperation. Environmental Change & Security Program Report Vol. 14, Issue 3. Woodrow Wilson International Center for Scholars

-Justino, P. 2012. War and Poverty, in Garfinkel, M., and Skaperdas S. (Eds.). Handbook of the Economics of Peace and conflict.

-Von Grebmer, J. Bernstein, A. de Waal, N. Prasai, S. Yin, and Y. Yohannes. 2015.

-Global Hunger Index: Armed Conflict and the Challenge of Hunger. Bonn, Washington, DC, and Dublin: Welthungerhilfe, IFPRI, and Concern Worldwide.

-Brinkman, H.-J., and Hendrix, C.S. 2011. Food Insecurity and Violent Conflict: Causes, Consequences, and addressing the consequences.

-Frankenberger, T. R. 2012. Can Food Assistance Promoting Food Security and Livelihood Programs Contribute to Peace and Stability in Specific Countries? Paper for High-level Expert Forum on Food Insecurity in Protracted Crises.

-UNICEF, Famine prevention and mitigation. 2022.

- UNICEF, Strategies for preventing recurring famines and building resilient food systems. 2017.